

المنظومة الزعمرية

في مصطلح الحديث

نظم:

أبي محمد عبد الحميد بن يحيى بن زيد الحجوري الزعمري

حقوق الطب مع محفوظة

الطبعة الثانية

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢٠ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المنظومة الزعكورية في علم مصطلح الحديث

المقدمة

- ١- حَمْدًا لِرَبِّي فِي ابْتِدَاءِ النَّظْمِ أَشْكُرُهُ أَكْرَمَنِي بِالْعِلْمِ
- ٢- ثُمَّ صَلَاةَ اللَّهِ تَعَشَى أَحْمَدًا سَلَامَ رَبِّنَا عَلَيْهِ سَرْمَدًا
- ٣- وَبَعْدَ ذَلِكَ فَهَذِهِ مَنْظُومَةُ أَبِيائِهَا مَحْضُورَةٌ مَعْلُومَةٌ
- ٤- عِلْمُ الْحَدِيثِ شَأْنُهُ رَفِيعٌ لَا يَبْتَغِيهِ مُسْرِفٌ وَضِعٌ
- ٥- وَأَهْلُهُ مِنْ أَشْرَفِ الْأَقْوَامِ فَضَّلَهُمْ رَبِّي عَلَى الْأَنَامِ
- ٦- قَدْ نَقَلُوا الْحَدِيثَ وَالْأَخْبَارَا وَحَفِظُوا التَّنْزِيلَ وَالْآثَارَا
- ٧- مِنْهُمْ ذُووُ التَّجْدِيدِ وَالتَّسْدِيدِ هُمْ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ بِالتَّأَكِيدِ
- ٨- ظُهُورُهُمْ قَدْ صَحَّ فِي الْأَخْبَارِ وَنَصْرُهُمْ قَدْ جَاءَ فِي الْآثَارِ
- ٩- سَقِيَاهُمْ فِي الْحَشْرِ مِنْ حَوْضِ النَّبِيِّ نَهْرٌ عَظِيمٌ وَهُوَ خَيْرُ الْمَشْرَبِ
- ١٠- قَدْ وَضَعُوا قَوَاعِدَ الْعُلُومِ إِذْ شَرَفَ الْعُلُومَ بِالْمَعْلُومِ

إِذْ سَرَدَهَا نَوْعٌ مِنَ الإِطْنَابِ

١١- وَأَعْلَمَ هُدَيْتَ جُمْلَةَ الأَبْوَابِ

إِذْ إِنَّهُ يُغْنِي عَنِ الإِكْتِثَارِ

١٢- أَذْكَرُهَا نَظْمًا مَعَ اِخْتِصَارِ

الباب الأول : في الكلام على أحوال المرويات من الأحاديث والأخبار.

الفصل الأول : مصطلحات تتعلق بحكم الأحاديث قبولاً وورداً

- ١٣- وَحَدُّهُ عِلْمٌ بِحَالِ الرَّاَوِيِّ وَحَالِ مَرَوِيٍّ بِهَذَا سَاوِيٍّ
- ١٤- أَقْسَامُهَا فِي قَوْلِ أَهْلِ السُّنَنِ
- ١٥- أَوْهَا الصَّحِيحُ ثُمَّ الْحَسَنُ
- ١٦- صَحِيحُهَا يَرَوِيهِ عَدْلٌ مُتَّصِلٌ
- ١٧- وَحَاذِرُنْ مِنَ الشُّذُوذِ فِيهِ
- ١٨- وَحَسَنٌ فِي الْحَدِّ كَالصَّحِيحِ
- ١٩- ثُمَّ الضَّعِيفُ فَاقْدُ الشُّرُوطِ
- ٢٠- خَفِيفٌ ضَعْفٌ يَرْتَقِي إِلَى الْحَسَنِ
- ٢١- وَالْبَحْثُ عَنْ مَتَابِعٍ أَوْ شَاهِدٍ
- وَحَالِ مَرَوِيٍّ بِهَذَا سَاوِيٍّ
- ثَلَاثَةٌ فَحَقَّقْنَا وَاسْتَبَيْنَا
- ضَعِيفُهَا مَرْدُودُهَا فَاتَّقِنُوا
- تَمَامٌ ضَبْطٌ يَا أَخِيَّ فَاثْمَثِلْ
- أَوْ اعْتِلَالٌ قَادِحٌ يُلْغِيهِ
- مَعَ خَفِّ ضَبْطٍ قُلْ عَلَى الصَّحِيحِ
- أَوْ بَعْضُهَا حَقَّقَهُ بِالْمَشْرُوطِ
- إِنْ كَانَ ثُمَّ شَاهِدٌ فَحَقَّقْنَا
- هُوَ اعْتِبَارٌ فَاسْتَمِعْ لِلنَّاقِدِ

فرع: أقسام الضعيف

ما ضعف للجهاالة كسقط في السند أو غيره

- ٢٢- وَمُرْسَلٌ مَرْفُوعٌ كُلُّ تَابِعِي فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ لِقْيُ الشَّافِعِ
- ٢٣- مُعَلَّقٌ سَقَطَ مِنَ الإسْنَادِ مِنْ أَهْلِ تَصْنِيفِ بِلَا تَمَادٍ
- ٢٤- مُنْقَطِعٌ سَقَطَ لِرَاوٍ مِنْ سَنَدٍ أَوْ أَكْثَرٍ بِلَا تَوَالِي فِي العَدَدِ
- ٢٥- وَمُعْضَلٌ إِنْ كَانَ لِاثْنَيْنِ سَقَطَ أَوْ أَكْثَرٍ مِنْ مَوْضِعٍ فَاحْشَ الغَلَطِ
- ٢٦- وَحَدٌّ تَدْلِيسٍ سُقُوطُ النَّاقلِ مِنْ بَيْنِ تَلْمِيزٍ وَشَيْخٍ فَاضِلٍ
- ٢٧- بِصِيعَةٍ تُحْمَلُ عَلَى السَّمَاعِ كَعَنْ وَقَالَ حَقَّقْنِي يَا وَاعِي
- ٢٨- يَدْعُونَهُ تَدْلِيسَ ذِي الإسْنَادِ وَهُوَ حَرَامٌ ظَاهِرُ الإِفْسَادِ
- ٢٩- وَالْمُرْسَلُ الحَقِيقِيُّ نَوْعٌ يُذَكَّرُ رِوَايَةُ القَوْمِ إِذَا تَعَاَصَرُوا
- ٣٠- مِنْ غَيْرِ إِمكانٍ لِلْقِيَا أَوْ سَمَاعٍ وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمْ ثُمَّ اجْتِمَاعٌ
- ٣١- مُعْنَعِنٌ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ عَلِيٍّ مُؤَنَّانٌ فِي حُكْمِهِ قَوْلُ جَلِيٍّ
- ٣٢- مَجْهُولُهُ قِسْمَانِ فِي التَّحْقِيقِ عَيْنٌ وَحَالٌ خُذَهُ بِالتَّدْقِيقِ

- ٣٣- تَدْلِيْسُهُمْ لِلشَّيْخِ قَسْمٌ يَلْتَحِقُ بِذِي الْجَهَالَةِ وَبَابٌ يَتَّفِقُ
- ٣٤- إِذْ يَصِفُ الشَّيْخَ بِمَا لَمْ يَشْتَهَرْ مِنْ كُنْيَةٍ أَوْ نِسْبَةٍ كُنْ مُدَكِّرٌ
- ٣٥- وَمُبَهَّمٌ فِي الْحُكْمِ كَالْمَجْهُولِ حُكْمٌ رَشِيدٌ مِنْ ذَوِي الْمَعْقُولِ

ما ضعف لاختلال الضبط. □

- ٣٦- إِنْ كَانَ مَحْفِيًّا بِهِذِي الْعَلَلِ حَدِيثُهُمْ تَدْعُوهُ بِالْمَعْلَلِ
 ٣٧- زِيَادَةٌ يَذْكُرُهَا الثَّقَاتُ مَقْبُولَةٌ إِنْ زَادَهَا الْأَثَابُ
 ٣٨- أَوْ زَادَهَا الْأَكْثَرُ فِي الرُّوَاةِ قَوْلٌ أَكِيدُ يَا أَخَا الثَّبَاتِ
 ٣٩- زِيَادَةٌ فِي السَّنَدِ الْمُتَّصِلِ يُدْعَى الْمَزِيدُ قَوْلُ أَهْلِ الْعَلَلِ
 ٤٠- وَشَرْطُهُ التَّصْرِيحُ بِالسَّمَاعِ عِنْدَازْدِيَادِ دُونَهَا امْتِنَاعِ
 ٤١- إِنْ خَالَفَ الْمَقْبُولُ شَاذٌ يُذَكَّرُ أَوْ كَانَ ضَعْفًا قِيلَ عَنْهُ الْمُنْكَرُ
 ٤٢- مُقَابِلُ الشَّاذِّ فَمَحْفُوظٌ ذُكِرَ وَاسْمٌ مَعْرُوفًا وَضِدُّهُ نِكْرٌ
 ٤٣- تَكَافُؤُ الثُّقُولِ دُونَ مَقْتَرَبِ مِنْ دُونَ تَرْجِيحِ يُسَمَّى الْمُضْطَرَبُ
 ٤٤- مُدْرَجُهُ مَا زَادَ فِي قَوْلِ النَّبِيِّ بِغَيْرِ تَمْيِيزٍ فَمَيِّزٌ طَلَبِي
 ٤٥- مَقْلُوبُهُ فِي الْمَتْنِ وَالْإِسْنَادِ يُنْكَرُهُ الْحَاذِقُ ذُو الرَّشَادِ

ما ضعف لاختلال العدالة. □

٤٦- مَتْرُوكُهُ شَدِيدٌ ضَعْفٍ يَنْفَرِدُ قَدْ أَجْمَعُوا لِتَرْكِهِ كَمَا وَرَدَ

٤٧- وَهُوَ الَّذِي يَدْعُونَهُ بِالْمَطَّرَحِ فِي قَوْلِ أَهْلِ الْعِلْمِ حُكْمٌ قَدْ وَضَحَ

٤٨- حَدِيثٌ كَذَّابٌ هُوَ الْمَوْضُوعُ مُخْتَلَقٌ مُزَوَّرٌ مَصْنُوعٌ

٤٩- شَرُّ حَدِيثِ النَّاسِ دَوْمًا يُذَكَّرُ وَفِعْلُهُ إِثْمٌ كَبِيرٌ فَاحْذَرُوا

الفصل الثاني: مصطلحات تتعلق بكيفية نقل الأحاديث.

- ٥٠- مَرْفُوعُهُ مَا يَنْتَهِي إِلَى النَّبِيِّ قَوْلًا وَفِعْلًا أَوْ أَقْرَرَ فَاَنْسَبِ
- ٥١- مَوْقُوفُهُ مَا كَانَ لِلصَّحَابِيِّ قَوْلًا وَفِعْلًا دُونَمَا اِزْتِيَابِ
- ٥٢- مَقْطُوعُهُ لِتَابِعِيٍّ يَنْتَهِي قَوْلًا وَفِعْلًا خُذْ هَذَا وَانْتَه
- ٥٣- مُتَّصِلٌ لِلْمُنْتَهَى فَاَلْتَمَّصِلُ وَمُسْنَدٌ مَا لِلرَّسُولِ يَتَّصِلُ
- ٥٤- عَلُوُّهُ قَلَّتْ رِجَالُ السَّنَدِ نَاَزَلَهُ زِيَادَةٌ فِي الْعَدَدِ
- ٥٥- غَرِيبُهُ وَالْفَرْدُ يَرُوي الْوَاحِدُ عَزِيزُهُ بِاِثْنَيْنِ لَا تُرَايِدُوا
- ٥٦- مَشْهُورُهُ ثَلَاثَةٌ فَاَكْثَرُ مَا لَمْ يَكُنْ تَوَاتُرٌ فَلْتَذْكُرُوا
- ٥٧- مُسْلَسَلٌ بِالْوَصْفِ وَالْحَالَاتِ اَلْفَاظُ تَحْدِيثِ فَقُلْ لِي هَاتِ

الفصل الثالث: أنواع متعلقة بمعاني الأحاديث وقتها. □

٥٨- وَالْعِلْمُ بِالْغَرِيبِ حَقٌّ يَا فَتَى وَمِثْلُهُ مُخْتَلَفٌ عِلْمٌ أَتَى

٥٩- مَعْرِفَةُ النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ عِلْمٌ جَلِيلٌ عِنْدَ ذِي الرُّسُوحِ

الباب الثاني: في الكلام على أحوال الرواة (نقطة الأحاديث)

الفصل الأول: مسائل متعلقة بالجرح والتعديل للرواة. □

- ٦٠- تَعْدِيلُ أَهْلِ الْحَقِّ مَطْلُوبٌ كَمَا جَرَحَ لِأَهْلِ الشَّرِّ فَرُضٌ فَأَعْلَمَا
- ٦١- يَصِحُّ مِنْ حُرٍّ وَعَبْدٍ وَأَمَةٍ بِشَرْطِ عِلْمٍ قَدْ سَمَا مَنْ فَهِمَهُ
- ٦٢- جَرَحٌ مُفَسَّرٌ- هُوَ الْمَقْبُولُ وَمُبْهَمٌ يُقَدَّمُ التَّعْدِيلُ
- ٦٣- عَدَالَةٌ مِنْ شَرْطِهَا الْإِسْلَامُ بُلُوغُهُ يُضَافُ وَالسَّلَامُ

الفصل الثاني :

ما يحصل به معرفة الرواة والتمييز بينهم

- ٦٤- مَعْرِفَةُ الْأَسْمَاءِ أَيْضًا وَالْكُنَى أَلْقَابُهُمْ أَنْسَابُهُمْ فَلْتَسْتَقِنَا
- ٦٥- مُتَّفِقٌ فِي اللَّفْظِ وَالْحَطُّ اتَّفَقَ وَهَكَذَا مُفْتَرَقٌ قَدْ افْتَرَقَ
- ٦٦- مُتَّفِقٌ فِي الْحَطِّ ذَاكَ الْمُؤْتَلَفِ وَاخْتَلَفَ النُّطْقُ فَبَابِ الْمُخْتَلِفِ
- ٦٧- تَشَابُهُ الْأَسْمَاءِ وَالْأَلْقَابِ نَوْعٌ مِهِمْ عِنْدَ ذِي الْكُتَابِ
- ٦٨- صَحَابَةُ الرَّسُولِ مَيِّزُهُمْ وَزِدْ تَمَيِّزَ تَابِعٍ فَذَا عِلْمٌ أَكِيدُ
- ٦٩- وَالْعِلْمُ بِالْوَفَاةِ لِلرُّوَاةِ عِلْمٌ عَزِيزٌ نَافِعُ الْوَعَاةِ
- ٧٠- كَسَابِقٍ وَلَا حِقِ الرُّوَاةِ وَإِخْوَةَ مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ

الفصل الثالث:

أحكام متعلقة بكيفية نقل الرواة للأحاديث

- ٧١- تَحْمُلُ الْحَدِيثِ وَالسَّمَاعِ أَدَاؤُهُ وَالضَّبْطُ فِي الرَّقَاعِ
 ٧٢- آدَابُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي التَّحْصِيلِ تَبْلِيغُهُ وَحِفْظُ ذِي التَّنْزِيلِ
 ٧٣- رَوَايَةُ الْأَقْرَانِ وَالْأَكَابِرِ وَمِثْلُهُ رَوَايَةُ الْأَصَاغِرِ
 ٧٤- مُدَبِّحٌ يَرْوِي قَرِينٌ عَنْ أَخِيهِ فَاعْلَمْ هُدَيْتَ ذَا الْعُلُومِ وَأَنْتَخَهُ

الخاتمة: □

- ٧٥- هَذَا اخْتِصَارُ الْقَوْلِ فِي ذَا الْبَابِ يَا رَبَّنَا وَفَّقْ إِلَى الصَّوَابِ
- ٧٦- فَاحْفَظْ هُدَيْتَ جُمْلَةَ الْعُلُومِ فَقِيَمَةُ الْإِنْسَانِ بِالْمَعْلُومِ
- ٧٧- أَبْيَاتُهَا إِلَى الثَّمَانِينَ انْتَهَتْ وَعَنْ عُلُومِ ذِي الْحَدِيثِ تَبَّهَتْ
- ٧٨- قَدْ تَمَّ هَذَا النِّظْمُ فِي سُؤَالِ حَمْدًا لَهُ الرَّحْمَنِ ذِي الْجَلَالِ
- ٧٩- مِنْ عَامِ غَيْبِ نَبِيِّ تَاءٍ قَدْ عَلِمَ وَأَلْفٌ مِنْ بَعْدِ مِيمٍ قَدْ نُظِمَ
- ٨٠- الزُّعْكُرِيُّ نَاطِمُ الْأَبْيَاتِ عَبْدُ الْحَمِيدِ سَائِلُ الثَّبَاتِ

أبو محمد الزعكري - وفقه الله - ١٣ شوال ١٤٤١

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مُحَمَّدٌ

الفهرس

- ٣..... المقدمة
- الباب الأول: في الكلام على أحوال المرويات من الأحاديث والأخبار..... ٥
- الفصل الأول: مصطلحات تتعلق بحكم الأحاديث قبولاً ورداً..... ٥
- فرع: أقسام الضعيف..... ٦
- ما ضعف للجهالة كسقط في السند أو غيره ٦
- ما ضعف لاختلال الضبط..... ٨
- ما ضعف لاختلال العدالة..... ٩
- الفصل الثاني: مصطلحات تتعلق بكيفية نقل الأحاديث..... ١٠
- الفصل الثالث: أنواع متعلقة بمعاني الأحاديث وفقهها..... ١١

- الباب الثاني: في الكلام على أحوال الرواة (نقطة الأحاديث)
- ١٢
- الفصل الأول: مسائل متعلقة بالجرح والتعديل للرواة. ١٢
- الفصل الثاني: ١٣
- ما يحصل به معرفة الرواة والتمييز بينهم. ١٣
- الفصل الثالث: ١٤
- أحكام متعلقة بكيفية نقل الرواة للأحاديث ١٤
- الخاتمة: ١٥